

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٦٠

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

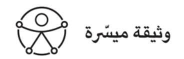
جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

1829449 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/853، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

تم التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨).

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

يتجلى أحد مواضيع رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في الشفافية. وكان التركيز على التواصل والإدماج وتناول الحقائق الصعبة أيضا النهج الذي اتبعناه في وضع القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨). إن كنا طموحين في أهدافنا بخصوص القرار، فذلك لأن الأشخاص العزل في بعض أخطر الأماكن في العالم، يعولون علينا. وهذا عمل شاق يتطلب معايير عالية. ولا يمكننا أن نخشى أن نطلب وننتظر الأفضل من قوات حفظة السلام التابعين لنا.

لذلك، ينص القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) على عملية إبلاغ تتسم بالشفافية ومناسبة من حيث التوقيت، فيما يخص الإخفاقات في الأداء. إنه ينص على تدابير حقيقية للمساءلة عندما تحدث تلك الإخفاقات ويطبق معايير موضوعية، بيانات، وليس سياسات، لمواءمة الشرطة والقوات المناسبة مع أدوار حفظ السلام المناسبة.

لقد رفض فريقنا الأسلوب المألوف في أداء العمل بالنسبة لهذا القرار. وركزنا على إشراك البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، غير الممثلة في مجلس الأمن ولكنها تحتل موقع الصدارة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونقول لأصدقائنا من غير أعضاء المجلس، الذين ساعدوا في صياغة مشروع القرار هذا – وهو قرارهم أيضا – إن تجاربهم، وأفكارهم بل وحتى انتقاداتهم واردة في سائر هذا النص. ونحن فخورون بهذا النهج الشفاف والشامل، ليس لذاته، وإنما لأنه أثمر نصا نهائيا قويا. لقد طالبنا الأمين العام جميعا بأن نرتقي إلى المستوى ونعزز حفظ السلام؛ وقد استجاب مجلس الأمن اليوم لهذه الدعوة.

والولايات المتحدة ممتنة للقيادة التي بوفرها المجلس. وستجعل الإجراءات التي نتخذها اليوم الأمم المتحدة أداة أفضل وأكثر فعالية للسلام والأمن الدوليين كما ستجعلها راعية جديرة بمزيد من ثقة السكان الذين تعهدنا بحمايتهم.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ هذا القرار التاريخي بالإجماع بشأن الأداء في عمليات حفظ السلام (القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)). إن الولايات المتحدة، بوصفها القائمة بالصياغة، تستحق تقديرنا على كل جهودها في تيسير المفاوضات بشأن مشروع النص. ونحن نعلم أن هذه لم تكن عملية يسيرة جدا، ولكننا نشعر بالارتياح في النهاية لأننا تمكنا من تحقيق توافق الآراء اللازم.

ونود أن نشيد بالمرونة التي أبدتها جميع الوفود المعنية والتي أتاحت اتخاذ هذا القرار الهام بالإجماع. ولا شك أن هذا القرار سيحدد المناقشات المقبلة بشأن عمليات حفظ السلام، وبخاصة في وقت تُوجه فيه الجهود نحو تعزيز كفاءتها وفعاليتها بصفة عامة.

ولا يخفى على أحد أنه كانت لدينا شواغلنا بصفتنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وشاركنا بنشاط في المفاوضات الرامية إلى التأكد من معالجة تلك الشواغل على النحو المناسب في النص. وعملنا عن كثب مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما يعكس مصالحها وشواغلها في عملية التفاوض.

ونتيجة لذلك، يسلم القرار بأن الولايات الواقعية، والبعثات المزودة بموارد كافية، والأفراد ذوي القدرة المزودين بمعدات، والقيادة القوية على جميع المستويات أمور أساسية لأداء عمليات حفظ السلام. ويحث القرار أيضا العناصر النظامية والمدنية في البعثات، فضلا عن موظفي الأمانة العامة الذين يقدمون الدعم لعمليات حفظ السلام، على تلبية معايير الأداء. ويكفل القرار أن تكون البعثات تحت قيادة تتمتع بالقدرة وتخضع للمساءلة عن طريق التشديد على ضرورة تحسين الشفافية في عملية الاختيار على أساس الجدارة والكفاءة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للنظر في التعيين على أساس جغرافي.

وينص القرار على الشروع في تحقيقات خاصة عند وقوع ما يُزعم أنه حالة قصور كبيرة في الأداء، ويشدد في الوقت نفسه على أهمية تحسين منهجية وشفافية تلك التحقيقات، بما في ذلك عن طريق المشاركة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

ويطلب التقرير أن تتضمن تقارير التحقيقات الخاصة جميع العوامل التي أدت إلى قصور الأداء، ويشدد على الاستنارة بنتائجها في تصميم ولايات العمليات. مع التأكيد على أن قصور أداء القلة لا ينبغي أن يلوث إنجازات الكثرة. لذلك يتضمن القرار توازنا عادلا من الإشارات المتعلقة بمؤشرات تدابير المساءلة لكل من قصور الأداء والأداء المتميز؛ في حالة قصور الأداء؛ والاعتراف بالأداء الرفيع المتميز وتقديم الحوافز بشأنه. ويشير القرار أيضا إلى أن القرارات المتعلقة بتدابير المساءلة أو الاعتراف والحوافز يجب أن تستند إلى الحقائق الموضوعية والبيانات، بما يستبعد أي فرصة لتأثر عملية اتخاذ القرار بالاعتبارات السياسية.

وفي الختام، نود أن نعترف بما صنعته الولايات المتحدة، القائمة بالصياغة، بتواصلها بشكل غير رسمي بالبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وإجراء مشاورات مستفيضة معها. كما أننا نقدر الجهود التي بذلت لتلبية معظم شواغل تلك البلدان، إن لم تكن كلها مما مكننا من تحقيق التوازن الصحيح في السعي إلى تحقيق توافق الآراء اللازم. وهذه ممارسة نموذجية وينبغي محاكاتها في المفاوضات المقبلة بشأن حفظ السلام.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن العمل على مشروع نص القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) الذي اقترحه شركاؤنا الأمريكيون لم يكن سهلا. وبصراحة، فإننا في مرحلة ما، كنا على وشك اتخاذ قرارات جوهرية. وهي حالة كانت ستنتزع من المجلس وحدته بشأن مسألة هامة تتطلب قرارا جماعيا.

ويسرنا أن العمل الدؤوب، أدى في نهاية المطاف، إلى إدراج صيغة حظيت بدعم أعضاء المجلس بالإجماع. وقد أمكن ذلك بفضل استعداد معدي القرار لا لمجرد الاستماع، بل والإنصات

للتوقعات والشواغل التي أعربت عنها مجموعة كبيرة من الدول ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، والتي تؤدي دورا رئيسيا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولذلك رأى الاتحاد الروسي أنه يمكن دعم اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨). وأكدت المشاورات بشأن هذه الوثيقة أنه عندما تتوفر الإرادة، يتمكن المجلس من إيجاد طريقة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل مهما بلغ تعقيدها، وسنكون سعداء ومستعدين للمساعدة على ضمان تطبيق هذه الممارسة البناءة بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا.

إن المسائل المتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من أنشطة بعثات حفظ السلام بالغة الأهمية وتتطلب أشد الاهتمام من جميع المشاركين في عمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد تماما الرغبة المشتركة في تعزيز سلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق بغية تعزيز فعالية عملهم في تنفيذ ولايات المجلس، بيد أنه وإن يكن التشخيص هو نفسه عامة، فإن المقترحات بشأن الطرائق التي ينبغي تطبيقها تختلف كثيرا. فعلى سبيل المثال، نرى أن الحلول المبسطة، مثل التعزيز المستمر لولايات البعثات، لا يمكنها ضمان حلول مستدامة. ومع ذلك، فإن هذه الخلافات غير مستعصية، والعمل بشأن مشروع القرار الذي اعتمد اليوم يبين بالتأكيد أننا نستطيع بل يجب أن نسعى من أجل نُهج مشتركة تمكننا من تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء.

ولهذا السبب ذاته، نحن مقتنعون بأن ما يسمى المسائل العامة لحفظ السلام تحتاج إلى نظر من جانب أوسع مجموعة ممكنة من أصحاب المصلحة، وإلا فلن تكون جهودنا فعالة جدا. ولقد أُنشئت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة الجمعية العامة التي تجمع بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة، وتكفل التعاون الوثيق مع الأمانة العامة وجرى تفعيلها من أجل إشراك أكبر عدد ممكن من الدول في هذه العملية لهذا الغرض.

ونود أن نشير إلى أن منطق المشاركة الجماعية يقع في صميم مبادرة الأمين العام، ”العمل من أجل حفظ السلام“. ولذا، فإن الأطراف الرئيسية التي تنفذ ولايات المجلس، أي البلدان المساهمة بقوات، مثلها مثل الدول المضيفة ينبغي عدم استبعادها عند اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن معايير عمليات حفظ السلام.

ونحن مقتنعون بأنه إذا سادت النهج القائمة على توافق الآراء الجماعي، كما هو الحال اليوم، سنتمكن من تسوية المشاكل المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهما كانت صعوبتها، وبذلك نحقق الأهداف التي نتشاطرها جميعا، ونصون ونعزز سلطة الأمم المتحدة ودورها في حل الصراعات.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن مجلس الأمن يبعث اليوم برسالة قوية وواضحة دعما للجهود الأوسع نطاقا، الرامية إلى تحسين وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أتاحت مناقشة الأسبوع الماضي بشأن حفظ السلام (انظر S/PV.8349) أدلة وافرة عن الطابع حسن التوقيت للقرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) وضرورته.

ونعلم جميعا أن حفظ السلام يواجه تحديات خطيرة، وكثير من بعثات الأمم المتحدة تعمل في بيئات معقدة وخطيرة، والعدد الكبير من الخسائر البشرية في صفوف حفظة السلام أمر يبعث على القلق. وفي الوقت نفسه، فإن تحسين الأداء يتطلب منا الاهتمام المستمر في السياق الأوسع لإصلاح حفظ السلام. إن قرار اليوم خطوة هامة للنهوض بدعم أفضل لحفظة السلام، وضمان حماية فعالة للمدنيين. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب مهمة من هذا القرار.

إن تكوين القوات على نحو إبداعي يعد وسيلة لتحسين أداء العمليات. وعلاوة على ذلك، يدعو القرار إلى قوات جيدة التدريب والتجهيز بالعتاد وتتوفر لها قدرات مناسبة لتنفيذ المهام التي يكلف بها مجلس الأمن. ويشمل ذلك المساءلة عن ضعف

الأداء وأفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما يشمل مجموعة واسعة من التدابير التي يمكن اتخاذها، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن، والأهم من ذلك، فإنه يتطلب تغيير الثقافة في البعثات. وفي الوقت نفسه، ينبغي مكافأة التميز. وفي هذا الصدد، نرحب بالإبلاغ عن الأداء المتميز. ويجب أن نواصل التعلم من الدروس، الإيجابية منها والسلبية. ومن العلامات الإيجابية أن المجلس تمكن من الاتفاق على هذا القرار بالإجماع، لأن حفظ السلام هو أداة المجلس الرئيسية والأبرز عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات. واليوم، تمكنا من اتخاذ خطوة هامة أخرى صوب جعل حفظ السلام ملائما للغرض.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقوم بدور مهم في صون السلم والأمن الدوليين. والصين تدعم الجهود الرامية إلى تحسين أداء الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعزيز قدرات إنجاز الولايات وتعزيز سلامة حفظة السلام. ولذلك، صوتنا لصالح القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. وتود الصين أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إن تحسين أداء حفظ السلام جانب مهم من الجهود الرامية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبعثات حفظ السلام. ويتعين على الأمانة العامة والعنصر المدني للبعثات تقديم دعم أكثر كفاءة وأعلى جودة لضمان قدرة قوات حفظ السلام على إنجاز ولاياتها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الحقيقية للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما من البلدان النامية، من أجل دعم بناء قدراتها في مجال حفظ السلام.

ثانيا، ينبغي الالتزام في عمليات حفظ السلام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقيد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام، أي موافقة الأطراف المعنية والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. وينبغي التركيز في عمليات حفظ السلام على المهام الأساسية للمحافظة على السلام من أجل تهيئة الظروف للتسوية السياسية للنزاع. وينبغي لعمليات حفظ السلام احترام سيادة البلدان المعنية، ومراعاة آرائها والمساعدة في جهودها لبناء القدرات.

ثالثا، عند وضع ولايات حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار مجموعة كاملة من العوامل، بما في ذلك واقع البلدان المعنية واحتياجاتها، وقدرات بعثات حفظ السلام وظروفها لضمان أن تكون الولاية واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق، وأن تسمح بإدخال تعديلات على الأولويات والمهام الرئيسية في كل مرحلة في الوقت المناسب استجابة للديناميات المحلية. ومن الأهمية بمكان الاستفادة على نحو كامل من قوة ودور المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وتعزيز تبادل المعلومات والحوار بشأن السياسات العامة بهدف تحقيق التآزر مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.